

مالية عجمان توقع اتفاقية تعاون مع «ماغناتي» لتطوير خدمات دفع مبتكرة



عجمان: «الخليج»

وقعت دائرة المالية بحكومة عجمان، اتفاقية تعاون مشترك مع «بنك أبوظبي الأول» وشركة «ماغناتي»، وذلك بهدف دعم إطلاق خدمات وقنوات دفع جديدة، عبر تطبيق منصة سداد عجمان.

تأتي هذه الاتفاقية في إطار جهود دائرة المالية المستمرة لتطوير خدمات مالية مبتكرة تتيح للمتعاملين دفع رسوم الخدمات رقمياً من خلال المنصة الموحدة للمدفوعات، والتي تعطي للمتعاملين تجربة فريدة وإدارة معاملاتهم المالية اليومية بشكل يلبي احتياجاتهم وتطلعاتهم.

وقال مروان أحمد آل علي، مدير عام دائرة المالية بعجمان: «سعيدون بعقد هذه الشراكة التي تجمعنا مع بنك أبوظبي الأول وشركة ماغناتي، ونحن على ثقة أن هذه الخطوة ستمثل رافداً من شأنه أن يساهم في ترسيخ ريادة إمارة عجمان كمركز عالمي للخدمات المالية في العصر الرقمي، والمساهمة في تحقيق الأهداف والتطلعات الوطنية وفي مقدمتها رؤية الإمارات 2071».

وأضاف آل علي: «لطالما كان إسعاد المتعاملين ضمن قائمة أولويات دائرة المالية. وفي هذا السياق، فإننا نعمل دائماً على تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع مختلف الجهات الحكومية والخاصة في مجال الابتكار الرقمي في الخدمات المالية، ولا سيما من خلال هذه الشراكة التي ستتيح للمتعاملين خيارات وقنوات دفع جديدة توفر لهم السهولة والراحة والدرجة العالية من الأمان».

وقال رامانا كومار، الرئيس التنفيذي لشركة «ماغناتي»: «نلتزم بتزويد شركائنا بأحدث الحلول والتقنيات المبتكرة. ونحن على ثقة بأن شراكتنا مع دائرة المالية في عجمان لدعم مبادرة سداد عجمان ستساهم في تسريع انتقال الإمارة إلى الاقتصاد غير النقدي، وإتاحة المجال أمام الهيئات الحكومية للاستفادة من مزايا الأمان والمرونة التي توفرها تقنيات الدفع الرقمية».

بدوره، قال طارق إبراهيم المرزوقي، مدير قسم متابعة الإيرادات في دائرة المالية بعجمان: تسعى دائرة المالية إلى تطوير منظومة «منصة سداد عجمان» بشكل مستمر من خلال توفير خيارات وقنوات دفع متعددة ومبتكرة تواكب أحدث المعايير العالمية وتلائم مختلف فئات المتعاملين لتحقيق بذلك مساعي الدائرة في توفير الوقت والجهد على المتعاملين والارتقاء بجودة وكفاءة الخدمات المقدمة لهم، وضمان منحهم تجربة سلسلة عند دفع رسوم الخدمات الحكومية في الإمارة.

وأكد المهندس أحمد نظمي إبراهيم، مدير منصة سداد عجمان: إن منصة سداد عجمان تلتزم بتوفير أحدث الحلول الرقمية والتقنيات السلسلة والأمنة، وتقديم قنوات وطرق دفع متنوعة تلبي احتياجات مختلف فئات المتعاملين، وذلك بهدف تحقيق كفاءة أكبر في عمليات الدفع وتحصيل الإيرادات الحكومية، مشيراً إلى الدروس المستفادة من تداعيات جائحة «كوفيد-19» والتي سلطت الضوء على ضرورة تسريع عمليات الأتمتة والتحول الرقمي في جميع المجالات.